

بيان

إن رئيس الجمهورية الفرنسية السيّد جاك شيراك، بالاتفاق التام مع السلطات الحكومية اللبنانية، جمع في باريس بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 2007 المؤتمر الدولي لدعم لبنان.

وعرض رئيس الوزراء اللبناني جهود إعادة التأهيل والإعمار التي باشر بها لبنان عقب نزاع الصيف الماضي، بفضل المساعدة الطارئة التي تم تجنيدها بنوع خاص خلال مؤتمر ستوكهولم في 31 آب/أغسطس 2006. كما عرض برنامج التحديث الاقتصادي والاجتماعي الذي أقرته الحكومة اللبنانية في 4 كانون الثاني/يناير.

وأكد جميع المشاركين مجدداً دعمهم الحازم للبنان الموحد والسيّد والمستقلّ والديمقراطي، وتعلقهم بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن، لما فيه مصلحة اللبنانيين والمنطقة بأسرها.

ورحبت المؤسسات المالية الدولية بصلاية برنامج الإصلاح وطموحه، وهو برنامج يهدف إلى تحديث الاقتصاد اللبناني وتقوية الوضع المالي على المدى المتوسط. وعلى أساس هذا البرنامج، أعرب صندوق النقد الدولي عن استعداده في مرحلة أولى، لأن يبرم بسرعة برنامجاً عاجلاً لما بعد النزاع، من شأنه إتاحة تعبئة المساهمات الإضافية لمصلحة لبنان.

وخلال المناقشات، عبّرت الوفود عن دعمها الكامل لبرنامج الإصلاحات الذي أقرته الحكومة اللبنانية، والهادف إلى تعزيز النمو وإعادة التوازنات المالية الكبرى، إلى جانب تلبية الاحتياجات الاجتماعية لمجمل اللبنانيين، كما أشادت بتماسك هذا البرنامج وطموحه. وشدّدت الوفود كذلك على أهمية الإجراءات الرامية إلى موازنة الإيرادات والنفقات، وتحسين إدارة الأموال العامة وبرنامج الخصخصة. وقد لاحظت أن نجاح البرنامج يفترض دعماً مالياً خلال السنوات الخمس القادمة، بدءاً بمساعدة خاصة للعام 2007. وقد بلغت تمويلات المؤسسات المالية وكذلك المساهمات التي أعلنت خلال المؤتمر ما مجموعه 7.6 مليار دولار، تضاف إلى الأموال الممنوحة خلال مؤتمر ستوكهولم.

هذه المساعدة الهامة سوف تقدّم على شكل مساعدة للميزانية وكذلك تمويل للمشاريع، في إطار الأولويات التي أقرّها برنامج الإصلاحات وآليات التنسيق والشفافية التي وضعتها الحكومة اللبنانية. ولهذا الغرض، ستعمل الحكومة اللبنانية بالتنسيق مع المؤسسات المالية الدولية. وسيتمّ جدولة المساعدة زمنياً بشكل يتلاءم مع احتياجات لبنان الاقتصادية والاجتماعية، ويحافظ على دينامية الإصلاحات ويساهم بالشكل الأمثل في جهود تقليص عبء الدين.